

تفاهم المشكلة بين باسيل والهيئة الناظمة حول توزيع الأرقام على شبكتي الخليوي

● بيروت - «الحياة» - كشفت مصادر مطلعة على طبيعة التجاذبات القائمة بين وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل والهيئة الناظمة للاتصالات، وقالت لـ «الحياة» إن المشكلة بينهما أخذت تتفاهم في الآونة الأخيرة وإن بدايتها كانت في طعن تقدم به باسيل من مجلس شوري الدولة يطلب فيه من المجلس وقف قرار الهيئة الناظمة توزيع الترقيم بعد قرار توسيع شبكتي الخليوي على الشركتين اللتين تتوليان تشغيلهما. وأكدت أن قرار الهيئة الناظمة قضي بتوزيع الأرقام الخليوية التي تبدأ بالرقم «٧١» على شركة «أم - تي - سي تانتش» M.T.C في مقابل توزيع الأرقام التي تبدأ بـ «٧٢» على شركة ألفا «ALPHA»، لكن باسيل بادر إلى التقدم من مجلس الشوري بطعن يطلب فيه وقف تنفيذ الترقيم بذريعة أن القرار يلحق بلبنان أضراراً مادية فادحة.

ولفتت المصادر نفسها إلى أن المراجعة التي أعدها مجلس الشوري جاءت لمصلحة القرار الذي اتخذته الهيئة الناظمة في شأن الترقيم، وتابعت أن باسيل اتخذ قراراً بتقسيم الترقيم (٧١) بين الشركتين ما اضطر الهيئة الناظمة إلى التقدم من الشوري بطعن تطلب فيه وقف تنفيذ قرار باسيل وجاءت مراجعته لمصلحة الهيئة الناظمة. وأكدت المصادر عينا أن التجاذبات بين باسيل والهيئة الناظمة لم تتوقف عند حدود تبادل الطعون أمام شوري الدولة وإنما تجاوزته إلى اصرار الوزير على الاحتفاظ بمجموعة من الأنظمة كانت أعدتها الهيئة الناظمة وطلبت من خلاله رفعها إلى شوري الدولة لمراجعتها بها.

لكن باسيل - كما تقول المصادر - رفض إحالتها إلى شوري الدولة ولا يزال يحتفظ بها، وهذا ما يعيق عمل الهيئة الناظمة في تطوير قطاع الخليوي وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها. ناهيك بأن علاقة باسيل بالمديرية العامة للاستثمار (أوجيرو) التابعة لوزارة الاتصالات ليست أحسن حالاً من علاقته بالهيئة الناظمة وهذا ما تؤكد المصادر المطلعة على ما يدور في الوزارة، بما فيها تراجع الخدمات جراء توسيع شبكة الخليوي على رغم كل ما يطلقه باسيل في مؤتمراته الصحافية من حين إلى آخر.